

## الملحق

مشروع الأمانة العامة

**AALCO/RES/52/SP 2**

**12 سبتمبر/ أيلول 2013**

**القرار حول اجتماع خاص استمر لنصف يوم حول "تطبيق التشريعات الوطنية خارج نطاقها: العقوبات المفروضة ضد الأطراف الثالثة"**

(متداول)

*المنظمة الإستشارية القانونية الآسيوية الأفريقية في دورتها الثانية والخمسين*

اعتباراً لمنشور المنظمة الإستشارية القانونية الآسيوية الأفريقية المعنون بـ"العقوبات الأحادية الجانب والثانوية: منظور القانون الدولي" التي أعدته الأمانة العامة؛

ومنوهاً بكل تقدير الملاحظات التمهيدية للأمين العام والآراء التي أعرب الرئيس والمتحدثون عنها والبيانات المقدمة من الدول الأعضاء خلال اجتماع خاص استمر لنصف يوم حول "تطبيق التشريعات الوطنية خارج نطاقها: العقوبات المفروضة ضد الأطراف الثالثة" الذي عقده حكومة الهند والمنظمة الإستشارية القانونية الآسيوية الأفريقية في 11 سبتمبر 2013، في نيودلهي، الهند؛

ومستشهداً بقراراتها وهي RES/36/6 of 7 May 1997، RES/37/5 of 18 April 1998، RES/38/6 of 23 April 1999، RES/39/5/ of 23 February 2000، RES/40/5 of 24 June 2001، RES/41/6 of 19 July 2002، RES/42/6/ of 20 June 2003، RES/43/6 of 25 June 2004، RES/44/6 of 1 July 2005، RES/45/S 6 of 8 April 2006، RES/46/S 7 of 6 July 2007، RES/47/S 6 of 4 July 2008، RES/48/S 6 of 1 July 2009، RES/49/S 6 of 8 August 2010، RES/50/S 6 of 1 July 2011، وRES/51/S 6 of 22 June 2012 حول الموضوع؛

واعترافاً بأهمية الموضوع المذكور أعلاه والآثار المترتبة عليه.

ومعبراً عن القلق العميق حيال فرض عقوبات أحادية الجانب على الأطراف الثالثة بكونها انتهاكاً لميثاق الأمم المتحدة ومتعارضاً مع المبادئ العامة للقانون الدولي، وخاصة حصانة

الدول، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية والمساواة في السيادة، وحق التنمية، وحرية التجارة والتسوية السلمية للمنازعات؛

وإدانة بفرض العقوبات ضد الدول الأعضاء في المنظمة الإستشارية القانونية الآسيوية الأفريقية، الجمهورية العربية السورية وجمهورية إيران الإسلامية من قبل حكومة الولايات المتحدة الأمريكية؛

وإدانة بتبني الإجراءات التقييدية ضد الدول أيضاً، خاصة في الحالات التي تخضع فيها الأعضاء الوظيفية، مثل البنوك المركزية، للقيود والذي ينتهك حصانة الدولة وممتلكاتها؛

وإدراكاً بأن تطبيق التشريعات الوطنية خارج نطاقها في العالم المترابط المتزايد يؤخر تقدم الدولة المفروضة عليها العقوبات ويعرقل إقامة نظام منصف، ومتعدد أطراف وقائم على القواعد دون التمييز؛

ومؤكداً من جديد على أهمية الالتزام بقواعد القانون الدولي في العلاقات الدولية  
تم التوصل إلى ما يلي:-

1. **الإشادة** بمبادئ الأمانة لجلب منشور المنظمة الإستشارية القانونية الآسيوية الأفريقية "العقوبات الأحادية الجانب والثانوية: منظور القانون الدولي".

2. **توجيه** الأمانة لاستمرار دراسة الآثار القانونية المتعلقة بتطبيق التشريعات الوطنية خارج نطاقها: العقوبات المفروضة ضد الأطراف الثالثة والامر التنفيذية تفرض العقوبات ضد الدول المستهدفة.

3. **توجيه** الأمانة أيضاً لمزيد من البحث حول العقوبات الأحادية الجانب على التجارة العالمية وأثرها على الدول الأعضاء في المنظمة الإستشارية القانونية الآسيوية الأفريقية.

4. **حث** الدول الأعضاء على توفير المعلومات ذات الصلة والمواد إلى الأمانة المتعلقة بالتشريعات الوطنية والمعلومات المتعلقة بهذا الموضوع، و

5. **تقرر** تقديم هذه المادة في الأجندة المؤقتة للدورة السنوية الـ53.